

Distr.: General  
26 June 2012  
Arabic  
Original: English



## تقرير الأمين العام عن جنوب السودان

### أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) المؤرخ ٨ تموز/يوليه ٢٠١١ الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان لفترة أولية مدتها سنة واحدة، مع نية تجديد ولايتها لفترات أخرى حسب الحاجة. وأيضا، طلب المجلس مني، في الفقرة ١٩، أن أقدم إليه تقريرا عن الجدول الزمني المتوقع لنشر جميع عناصر البعثة، وأن أعرض المعايير المرجعية للبعثة، وأن أبقيه على علم بالتقدم المحرز كل أربعة أشهر. ويوفر التقرير معلومات محدثة عن نشر جميع عناصر البعثة وعن أنشطة البعثة، ويتضمن كذلك تقييما للحالة العامة في البلد منذ صدور تقرير المرحلي الثاني (S/2012/140) المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠١٢. ويرد في مرفق هذا التقرير وصف للمعايير المرجعية للبعثة. ويتضمن التقرير أيضا توصيات بشأن تجديد ولاية البعثة التي تنتهي في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٢.

### ثانيا - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هيمن على التطورات السياسية تدهور العلاقة مع السودان، واندلاع الأعمال العدائية على الحدود بين السودان وجنوب السودان، والتأثير الاقتصادي لوقف إنتاج النفط، وأدى ذلك إلى عرقلة التقدم على مسار خطة الحكومة لبناء الدولة والإصلاح. ومع ذلك، أُنجزت خطوات هامة إلى الأمام. ومن الأمثلة التي تبين ذلك انعقاد مجلس التحرير الوطني التابع للحركة الشعبية لتحرير السودان، في الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ آذار/مارس، الذي عقد العزم على إصلاح الحزب الحاكم وإعادة هيكلته، وكذلك الشروع في عملية نزع سلاح المدنيين والبدء في عملية سلام موازية في ولاية جونقلي، وعقد مؤتمر للسلام بين قبيلتي الأشولي والمادي في ولاية شرق الاستوائية. وبالإضافة إلى ذلك،



بدأت الحكومة الاستعدادات لعقد مؤتمر سلام في ثلاث ولايات هي ولايات الوحدة والبحيرات وواراب. وعينت الحكومة أيضا ٩٠ سفيرا، وانضم البلد إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويسير الآن على طريق العضوية في جماعة شرق أفريقيا.

### إنشاء المؤسسات الوطنية

٣ - بعد مرور نحو خمسة أشهر من إنشاء اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور، لم تجتمع اللجنة رسميا حتى الآن بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني. وفي ٢٨ أيار/مايو، عين الرئيس مفوضين إضافيين في اللجنة، من بينهم ممثلو المجتمع المدني والجماعات المناصرة للمرأة، والجماعات الدينية، والحركة الشعبية لتحرير السودان، مع إفساح مكان أيضا لمشاركين إضافيين من المجتمعات المحلية غير الممتلئة، ليصل إجمالي عدد ممثلي المجتمع المدني إلى ٦ ممثلين من أصل ما مجموعه ٥٥ ممثلا. وتعمل اللجنة الوطنية لاستعراض الدستور على وضع خطة عمل وميزانية تشمل مشاورات وجلسات استماع عامة بشأن القضايا الدستورية الأساسية والاحتياجات من الموظفين، وتنوي اللجنة أن تعرضهما على منتدى التنسيق مع الشركاء الدوليين، الذي تترأسه البعثة، للحصول على دعم منهم. ولكن، مع التأخير الذي شهدته العملية، يُخشى أن يضيق الإطار الزمني للاستعراض الدستوري على نحو يحدّ من المشاركة والمشاورات المناسبة.

٤ - وفي نيسان/أبريل، أقرت الجمعية التشريعية الوطنية مشروع قانون الانتخابات الوطنية ومشروع قانون النفط، اللذين ينتظران توقيع رئيس الجمهورية. وأقرت الجمعية التشريعية الوطنية أيضا مشروع قانون إدارة إيرادات النفط، وهو معروض الآن أمام مجلس الولايات. ورُفِع مشروع قانون وسائل الإعلام إلى الجمعية التشريعية الوطنية، في حين أن مشروع قانون المنظمات غير الحكومية ما زال ينتظر موافقة مجلس الوزراء. وأقر مجلس الوزراء مشروع قانون لجنة الإيدز، ومشروع قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، ومشروع قانون معهد التدريب القانوني، ومشروع قانون الضرائب لعام ٢٠١٢.

### نشاط الأحزاب السياسية

٥ - ساهمت أزمة الحدود بين السودان وجنوب السودان في تعزيز الوحدة السياسية في جميع أنحاء جنوب السودان. وتبدي جميع الأطراف السياسية تقريبا دعما كاملا للحكومة في سياساتها إزاء العلاقات مع السودان.

٦ - وفي أواخر شهر آذار/مارس، عقدت الحركة الشعبية لتحرير السودان، في سياق العملية التي تجريها لإعادة الهيكلة والإصلاح، اجتماعا لمجلس التحرير الوطني الذي هو ثاني

أعلى هيئة سياسية فيها، وذلك للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨. وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقاها الرئيس سلفا كير ميارديت، بوصفه رئيسا للحركة الشعبية لتحرير السودان، أعلن التزام الحزب بالإصلاح وعزمه على تعزيز التعبئة السياسية للأعضاء على مستوى القاعدة الشعبية، مشددا على دور الشباب والمرأة. وقرر المجلس إنشاء سبع لجان لمراجعة بيان الحركة الشعبية لتحرير السودان، ونظامه الداخلي، وإعادة قبول الأعضاء الذين تركوا الحزب خلال انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠. وأيد مجلس التحرير الوطني أيضا التدابير التشفيفية لحكومة جمهورية جنوب السودان، ودعا الحكومة للدفاع عن السلامة الإقليمية لجنوب السودان.

٧ - وتعمل الأحزاب السياسية الأخرى على مراجعة دساتيرها وتعبئة أعضائها من أجل استيفاء شروط التسجيل بصفة أحزاب سياسية وطنية وفقا لقانون الأحزاب السياسية.

### تدابير مكافحة الفساد

٨ - انقضى في ٣١ آذار/مارس الموعد النهائي المحدد لإفصاح كبار شاغلي الوظائف العامة عن إيراداتهم وأصولهم والتزاماتهم، وتأكيدهم العزوف عن المشاركة في الأعمال التجارية الخاصة. وأشارت لجنة مكافحة الفساد إلى أنها قد أعدت تقريرا للرئيس بشأن اتخاذ خطوات أخرى، بما في ذلك إقالة المسؤولين الذين لم يمثلوا للمرسوم. واستطاعت اللجنة أيضا، من خلال التحقيقات، استرداد أموال مختلسة بلغت نحو ٦٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وستعاد تلك الأموال إلى خزينة الحكومة.

٩ - وقال الرئيس سلفا كير ميارديت، في حديثه لدى افتتاح الدورة الثانية للبرلمان في مطلع حزيران/يونيه، إنه بعث برسائل إلى عدد من المسؤولين الحكوميين طالبا منهم إعادة أموال أخذوها بغير حق. وقرر البرلمان في وقت لاحق تعليق مهام جميع المسؤولين الذين وجهت إليهم تلك الرسالة، بينما حثت منظمات المجتمع المدني على إحالة تلك القضايا إلى لجنة مكافحة الفساد ووزارة العدل للتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها. وتدرس الآن السلطتان التنفيذية والتشريعية الخطوات المقبلة.

١٠ - وما زال كل من مشروع القانون الوطني لمراجعة الحسابات ومشروع قانون مكافحة الفساد في جنوب السودان قيد الاستعراض أمام وزارة العدل. واستعرض الديوان الوطني لمراجعة الحسابات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشروع قانون مراجعة الحسابات، آخذا في الاعتبار مسائل تتعلق باستقلال الديوان. وعلى غرار ذلك، صاغ ديوان مكافحة الفساد في جنوب السودان قانونا جديدا يتضمن أحكاما تشمل منح اللجنة صلاحيات النيابة العامة.

## ثالثا - الحالة الاقتصادية

١١ - في سياق خسارة ٩٨ في المائة من الإيرادات بسبب توقف إنتاج النفط، أقرت الحكومة في شباط/فبراير ميزانية تقشفات تغطي الفترة المتبقية من السنة المالية لغاية حزيران/يونيه ٢٠١٢. وكان الهدف من ميزانية التقشف هذه الحد من الإنفاق الحكومي الشهري من ٨٨٠ مليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان في كانون الثاني/يناير إلى ٦٥٠ مليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان شهريا على مدى فترة الأشهر الخمسة، ويمثل ذلك انخفاضا بنسبة ٢٧ في المائة في نفقات الميزانية الأصلية للفترة ٢٠١٢/٢٠١١. وشملت تدابير التقشف تخفيضا بنسبة ٥٠ في المائة في تكاليف التشغيل والتكاليف الرأسمالية، وتخفيضا بنسبة ١٠ في المائة في المبالغ المحولة إلى الولايات، مع الحفاظ على جميع المرتبات والبدلات. وبدأت الحكومة أيضا حملة لزيادة الإيرادات غير النفطية من خلال تشديد جباية الرسوم الجمركية والضرائب ورسوم التأشيرات، الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات الشهرية بنسبة ٨٥ في المائة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٢. ولكن، رغم هذه التدابير، استمر الإنفاق طوال الشهور التالية بمعدلات تماثل أو تفوق المعدلات السابقة، ويعزى ذلك جزئيا إلى تعبئة الجيش الشعبي لتحرير السودان في المناطق الحدودية.

١٢ - واستعدادا لميزانية الفترة ٢٠١٣/٢٠١٢ للسنة المالية المقبلة التي ستبدأ في تموز/يوليه، أعدت لجنة التقشف الحكومية سلسلة جديدة من التوصيات التي أقرها مجلس الوزراء، وسيتم عرضها على الجمعية التشريعية الوطنية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وتهدف هذه التدابير إلى تقليص ميزانية السنة المالية ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ٦,٤ بليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان، أي ما يعادل ٥٣٠ مليون جنيه من جنيهاً جنوب السودان من النفقات الشهرية، ويمثل ذلك تخفيضا شهريا إضافيا يقرب من ٢٠ في المائة مقارنة بفترة التقشف السابقة، وتخفيضا بنسبة ٤٠ في المائة من الميزانية الأصلية للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١. وتتضمن هذه الميزانية تخفيضات كبيرة في التكاليف الرأسمالية والتشغيلية، بما في ذلك التوقف عن دفع بعض البدلات.

١٣ - وأشارت الحكومة إلى أنه حتى مع مستويات النفقات المخفضة هذه، ما زالت هناك فجوة بين النفقات المقررة والموارد الحالية والإيرادات المتوقعة. وذكرت الحكومة أنها ستسعى، بالإضافة إلى مواصلة المفاوضات مع جمهورية السودان بشأن رسوم مرور النفط، إلى سد هذه الفجوة المالية من خلال الاستمرار في توسيع نطاق عملية تحصيل الإيرادات غير النفطية، والقروض (بما في ذلك القروض التجارية المحلية، والقروض الدولية المؤجلة الفائدة،

وكذلك، القروض التجارية الدولية عند الضرورة)، ومنح الامتيازات في قطاع النفط والموارد الوطنية الأخرى. وقد زار رئيس الجمهورية وكبار المسؤولين الحكوميين عددا من البلدان الشريكة لمناقشة التعاون الاقتصادي ومسائل ثنائية أخرى. وعُقد في جوبا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ آذار/مارس، مؤتمر دولي لتشجيع الاستثمار الخاص في جنوب السودان.

١٤ - ونظرا لقلّة العملات الأجنبية المتوافرة في السوق، استمر انخفاض سعر جنيه جنوب السودان، المحدد رسميا بـ ٢,٩٥ جنيها مقابل دولار الولايات المتحدة، ويُتداول حاليا في السوق الموازية بسعر يقرب من ٥ جنيهات من جنهيات جنوب السودان مقابل دولار الولايات المتحدة. وأدى أيضا نقص العملة الأجنبية إلى نقص في السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود الذي يُستورد من خارج البلد. وتزايد أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك بنسب تراوحت بين ١٠٠ في المائة و ٢٠٠ في المائة في المناطق الحدودية على مدى الأشهر الماضية.

## رابعا - الجوانب الإقليمية

### العلاقات بين جنوب السودان والسودان

١٥ - تواصلت المفاوضات في أديس أبابا بين جنوب السودان والسودان، برعاية فريق التنفيذ الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي الذي يرأسه ثابو مبيكي، على القضايا المتعلقة بين البلدين، بما فيها الترتيبات المالية المتعلقة بالنفط والجنسية والمواطنة وترسيم الحدود. وفي ١٢ آذار/مارس، وقّع فريقا التفاوض لكل من جنوب السودان والسودان بالأحرف الأولى اتفاقين بشأن الجنسية وترسيم الحدود. واتفق الفريقان على مواصلة المحادثات استناداً إلى مبدأ الديمومة والأمن المتبادلين، وجرى التخطيط لعقد قمة بين الرئيسين سلفا كير ميارديت وعمر حسن البشير في ٣ نيسان/أبريل في جوبا للمصادقة على الاتفاقين الذين سبق التوقيع عليهما بالأحرف الأولى، والاتفاق على التهجّج التي يتعين اتباعها في سبيل حل القضايا العالقة.

١٦ - غير أن العلاقة بين السودان وجنوب السودان اتخذت منعطفا إلى الأسوأ في أواخر آذار/مارس مع تصاعد أعمال العنف على طول الحدود التي جاءت مصحوبة بخطاب طغت عليه لغة الاقتتال. وتبادل الطرفان اتهامات، لا سيما منها استخدام عملاء من أجل زعزعة استقرار الآخر.

١٧ - وتصاعد النزاع على طول الحدود في نيسان/أبريل عندما قام الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ١٠ نيسان/أبريل، بالاستيلاء على هجليج الغنية بالنفط واحتلالها، وهي المدينة التي يطلق عليها السودانيون الجنوبيون اسم باننو والتي يتهم الجيش الشعبي القوات المسلحة

السودانية باستخدامها كنقطة انطلاق لشن هجمات على جنوب السودان، ليتوقف بذلك إنتاج أكثر من ٥٠ في المائة من النفط السوداني. وقد أعلن جنوب السودان أنه لن يتزحزح عن موقفه ما لم تقدم ضمانات بعدم استخدام هجليج في شن مزيد من الهجمات على أراضيها. غير أن حكومة جمهورية جنوب السودان أعلنت في ٢٠ نيسان/أبريل عن انسحاب الجيش الشعبي انسحاباً غير مشروط من هجليج استجابة للضغوط الدولية، بما في ذلك بيان رئيس مجلس الأمن الذي دعا فيه الطرفين إلى وقف الأعمال العدائية وناشد حكومة جمهورية جنوب السودان بسحب قواتها من هجليج. وفي ضوء استمرار القتال على الحدود بين البلدين وعمليات القصف الجوي، اعتمد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٤ نيسان/أبريل خريطة طريق لحل القضايا المعلقة مشفوعة بمجدول زمني لتنفيذها. وبعد ذلك، أيد مجلس الأمن خريطة الطريق تلك باتخاذ القرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) في ٢ أيار/مايو. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ودعت خريطة الطريق تلك إلى جملة أمور، منها وقف الأعمال العدائية في غضون ٤٨ ساعة، وتفعيل الآلية المشتركة لرصد الحدود والتحقق منها، وإنشاء المنطقة الحدودية الآمنة المتروعة السلاح، والتوصل إلى تسوية شاملة لجميع الخلافات في غضون ثلاثة أشهر. وقد وقعت آخر عملية قصف جوي على جنوب السودان، تحققت منها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وأكدت بشكل مستقل في المنطقة الخاضعة لمسئوليتها، في ٥ أيار/مايو.

١٨ - وفي ٣ أيار/مايو، أعلنت حكومة جمهورية جنوب السودان أنها ستمثل امتثالا كاملا لقرار المجلس ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وأنها ستسعى إلى حل قضية مطالبتها بهجليج من خلال الآليات القانونية الدولية. وفي مطلع أيار/مايو، أقر مجلس الوزراء خريطة جديدة لجنوب السودان تضم هجليج ومناطق أخرى متنازعا عليها، منها بعض المناطق الخاضعة حالياً للإدارة الكينية والأوغندية.

١٩ - وفي أعقاب اندلاع الأعمال العدائية على الحدود واحتلال هجليج من قبل الجيش الشعبي لتحرير السودان، خرج عامة السكان في مظاهرات واسعة النطاق تؤيد احتلال هجليج وتطالب القوات المسلحة السودانية بوقف عمليات القصف التي أدت إلى سقوط ضحايا من المدنيين. ووجهت أيضا انتقادات إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمطالبتهما الجيش الشعبي بالانسحاب من هجليج. ونُظمت احتجاجات أمام مقر بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تطالب البعثة بحماية السكان المدنيين وبالاستناد إلى ولايتها المنشأة بموجب الفصل السابع من الميثاق للمساعدة في الدفاع عن جنوب السودان. وقد كشفت تلك الأحداث عن شيوع سوء فهم لولاية البعثة، وهو ما حثها على استهلال حملة للتوعية في جميع أنحاء البلاد.

## علاقات الحكومة الخارجية والدبلوماسية

٢٠ - في ٧ آذار/مارس، عيّن رئيس جنوب السودان ٩٠ سفيرا، منهم ٩ نساء، في السلوكين الدبلوماسي والقنصلي في وزارة الخارجية والتعاون الدولي.

٢١ - وانضم جنوب السودان في ١٨ نيسان/أبريل إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وفي أواخر نيسان/أبريل، أعلنت جماعة شرق أفريقيا أنها بصدد التعجيل بعملية التحقق من الطلب الذي قدمه جنوب السودان للانضمام إلى عضويتها المزمع مناقشته في القمة التي من المقرر أن تعقدها الجماعة في تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ٥ أيار/مايو، أنشأ جنوب السودان وحدته المعنية بالإنذار المبكر بالتزاعلات بوصفها جزءا لا يتجزأ من شبكة الإنذار المبكر بالتزاعلات والاستجابة التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) التي تدعم تسوية النزاعات بين المجتمعات الرعوية، وذلك بهدف إدماج الوحدة في هياكل الهيئة.

## التعاون فيما بين البعثات

٢٢ - واصلت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان التعاون مع جميع البعثات العاملة في السودان وجنوب السودان. وقد تعاونت البعثة مع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دعماً للهجرة السلمية للرعاة في المناطق الحدودية بين السودان وجنوب السودان. وشمل الدعم الإداري واللوجستي الذي قدمته البعثة إلى قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي ومركز اللوجستيات التابع لها في واو ومكتب الاتصال في جوبا. كذلك شمل الدعم، الذي قدمته البعثة إلى البعثات الأخرى، مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال العملية الانتخابية التي جرت في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عند بدء عملها من خلال نشر طائرة في ليبيا.

٢٣ - وشاركت البعثة في اجتماع جهات الاتصال المعنية بجيش الرب للمقاومة المعقود يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس، والذي تولى رئاسته المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي المعني بجيش الرب للمقاومة بالاشتراك مع الممثل الخاص للأمين العام في مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا، والذي أعقبه إطلاق الاتحاد الأفريقي مبادرة التنسيق الإقليمي في ٢٤ آذار/مارس في جوبا ونشر فرقة العمل الإقليمية في مقرها في يامبيو. وعقدت البعثة والاتحاد الأفريقي وفرقة العمل الإقليمية اجتماعا أوليا للتنسيق في ١٥ أيار/مايو في يامبيو، جرى التشديد فيه على ضرورة التنسيق الوثيق بين القوات.

## خامسا - الحالة الأمنية

### حوادث الحدود

٢٤ - تدهورت الحالة الأمنية على طول الحدود مع السودان تدهوراً ملحوظاً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فاستأثرت على قدر كبير من اهتمام حكومة جمهورية جنوب السودان وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وفي ولاية الوحدة، في ٢٦ آذار/مارس، تعرض أحد مواقع الجيش الشعبي لتحرير السودان في تيشوين إلى هجوم شنته القوات الجوية والقوات البرية. وفي اليوم التالي، أُلقيت قنابل على مقربة من بانتيو، وهي عاصمة الولاية، وفي ٣١ آذار/مارس تعرضت منطقتا مانغا وباناكواش لقصف جوي. فأعلنت حكومة جنوب السودان أنها ستعتمد على الانتقام عن طريق دفع القوات المسلحة السودانية خارج منطقة تيشوين باتجاه هجليج.

٢٥ - وبعد تدخل دولي واسع النطاق، وافق الجانبان على الانسحاب إلى مواقعهما الأصلية رغم أن كلا منهما ما انفك يتهم الآخر بأنه البادئ بالأعمال العدائية وأنه يخطِر في أنشطة على جانبي الحدود. وظلت الحالة تتسم بالهدوء النسبي حتى ١٠ نيسان/أبريل عندما تقدم الجيش الشعبي لتحرير السودان عبر الحدود واستولى على هجليج ومنشآتها النفطية بعد تلقيه تقارير تفيد بوقوع تفجيرات جديدة. وشهد الوضع تصعيداً خطيراً مع اشتداد حدة القتال البري بين الجيش الشعبي والقوات المسلحة السودانية وشن القوات المسلحة السودانية هجمات جوية على جنوب السودان، شملت قصف بانتيو والمناطق المحيطة بها في ١٤ و ١٥ نيسان/أبريل، مما أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين، وقصفاً جويًا على محلية مايوم بولاية الوحدة في ١٥ نيسان/أبريل، أسفر عن مقتل سبعة أشخاص وإحراق أضرار بقاعدة دعم تابعة للأمم المتحدة في المحلية. ولم يصب موظفو الأمم المتحدة بسوء. وقد أدت بشدة قتل المدنيين أثناء عمليات القصف الجوي، كما أداته ممثلي الخاصة لجنوب السودان ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، وممثلي الخاصة المعنية بالأطفال والتراع المسلح.

٢٦ - وخلال بضعة أيام من اعتماد قرار مجلس الأمن ٢٠٤٦ (٢٠١٢) في ٢ أيار/مايو، ما برحت البعثة تتلقى تقارير تفيد بقيام القوات المسلحة السودانية بعمليات قصف جوي عشوائي وشنها هجمات في ولاية الوحدة. وعلى وجه الخصوص أُبلغ عن وقوع تفجيرات في لالوب في ٣ أيار/مايو، قبيل ساعات من الموعد النهائي الذي حدده مجلس الأمن لوقف الأعمال العدائية، وأكدت البعثة وجود حُفر جديدة في المنطقة من أثر تلك التفجيرات في منطقة تقع على مسافة ٢٤ كيلومتراً داخل جنوب السودان. ولا يزال الجيش الشعبي لتحرير



السودان يفرض قيوداً على الوصول إلى بعض المناطق، ولا سيما في غرب بحر الغزال، رغم ما قطعتة حكومة جمهورية جنوب السودان من تعهدات متكررة.

### جماعات الميليشيات

٢٧ - خلال معظم آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل، لم يرد سوى القليل من البلاغات عن أنشطة لجماعات الميليشيات في جنوب السودان، باستثناء ولاية أعالي النيل، حيث أفيد عن حشد جماعات الميليشيات المتمردة تحت قيادة الفريق غردون كونق قوات دفاع جنوب السودان. وفي الفترة من ١٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل، أكدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وقوع أربعة اشتباكات مسلحة في ولاية أعالي النيل، كان أبرزها الهجوم الذي شنته إحدى الميليشيات على مواقع للجيش الشعبي لتحرير السودان قرب ملكال في ٢٧ نيسان/أبريل. وقد رد الجيش الشعبي لتحرير السودان الهجوم، وهو ما أسفر عن مقتل عدد من قوات الميليشيا وأفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان. وفي وقت لاحق، في ٦ أيار/مايو، شهدت البعثة قيام ٢١٥ من أعضاء الميليشيات وجنرالين قياديين بالاستسلام للجيش الشعبي لتحرير السودان في ولاية أعالي النيل. ويفاد أنه يجري إدماجهم في الجيش.

٢٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يتأكد وقوع حوادث ارتكبتها ميليشيات في ولايتي الوحدة أو جونقلي. وأجرت الحكومة مفاوضات مع الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان، وهي بصدد إدماج نحو ١ ٨٠٠ فرد من قوات الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لجنوب السودان في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وأسفرت المفاوضات عن التوقيع على اتفاق في أوائل آذار/مارس مع بيتر كول شول الذي خلف الراحل جورج أتور. وفي ١٥ نيسان/أبريل، أصدر جيش تحرير جنوب السودان والجيش الديمقراطي لجنوب السودان بيانا صحفيا يعلن تعيين ديفيد ياوياو (من قبيلة المورلي) قائداً عام لقوات الميليشيات في ولاية جونقلي. واستمرت عملية إدماج عدة مئات من قوات أتور في الجيش الشعبي لتحرير السودان. وجرى تعيين قائد الميليشيات السابق بيتر قاتديت نائباً لقائد عملية نزع سلاح المدنيين في جونقلي. وتؤكد حكومة جمهورية جنوب السودان حالياً أن جميع أفراد الميليشيات المتبقين في جنوب السودان يعملون بالوكالة عن السودان، ومكلفون بإدارة المنشآت النفطية، وإعلان الاستقلال عن جنوب السودان، وإسقاط حكومة جمهورية جنوب السودان.

## التراع القبلي

٢٩ - بعد الهجمات الخطيرة في ولاية جونقلي في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، اتسمت الفترة الحالية بالهدوء في ظل تحقيق عملية السلام تقدماً ملموساً وفي ظل حضور بارز لقوات الأمن فيما يتعلق بتزع سلاح المدنيين. ووقع عدد ضئيل من غارات نهب الماشية على نطاق صغير، وهي تنسب في معظمها إلى قبيلة المورلي. وتضمنت التدابير التي اتخذتها حكومة جمهورية جنوب السودان لمعالجة النزاع بين القوميات وتعزيز الأمن في جونقلي عملية لتزع سلاح المدنيين، وعملية مصالحة قادتها لجنة للسلام عينها الرئيس، وإنشاء لجنة تحقيق بشأن الهجمات الواقعة في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٣٠ - وقامت اللجنة الرئاسية من أجل السلام والمصالحة والتسامح في ولاية جونقلي، والتي يرأسها رئيس أساقفة الكنيسة الأسقفية في السودان، دانييل دينق، بعقد مؤتمر جامع للسلام في ولاية جونقلي في الفترة من ١ إلى ٥ أيار/مايو. وقد جرى ذلك بعد شهر من المشاورات المجتمعية وأربعة مؤتمرات مصغرة مع المجتمعات المحلية، شملت الشباب والنساء. ووقع رؤساء القبائل في حضور الرئيس سلفا كير ميارديت على قرارات صادرة عن المؤتمر تحدد المسائل الرئيسية موضع النزاع. وتم توسيع ولاية لجنة السلام لتشمل رصد تنفيذ القرارات. وفي وقت لاحق، عقد قادة من قبيلة اللو نوير وسياسيون من منطقة أكوبو الكبرى مؤتمراً مصالحةً في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو. ودعمت البعثة عملية السلام هذه ويسرهما بشكل مستمر.

٣١ - وأنشئت لجنة تحقيق بموجب مرسوم رئاسي في ٤ آذار/مارس بشأن الهجمات في ولاية جونقلي في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ - كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. والآن وقد انعقد مؤتمر السلام، من المتوقع أن لجنة التحقيق سوف تنشأ رسمياً وبدأ العمل. وأجرت البعثة أيضاً تحقيقاً في الهجمات التي وقعت في جونقلي بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢، حيث سجلت مقتل ٦١٢ فرداً من قبيلة المورلي و ٢٧٦ من قبيلتي اللو نوير والدينكا، وأعدت تقريراً نُشر في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٢. ويوصي التقرير حكومة جمهورية جنوب السودان باتخاذ عدد من التدابير، من بينها تنفيذ ولاية لجنة التحقيق وتقوية النظام القضائي من أجل تحقيق المساءلة عن الجرائم المرتبطة بالعنف بين القوميات.

٣٢ - وفي أواخر آذار/مارس أُفيد عن نشوب اشتباكات مسلحة بين قبيلتي جيكاكي واللو نوير ونهب للماشية في عدة مواقع في ولايتي جونقلي وأعالي النيل بطول الحدود الإثيوبية وعبرها، وهو ما أسفر عن عدة وفيات وإصابات وسرقة عدد من الماشية. بيد أن

تحقق البعثة في الوقت الملائم من حجم وأثر الهجمات داخل جنوب السودان كان من الصعوبة بمكان بسبب تعذر الوصول إلى المواقع المكونة من شبكات متقاطعة من الممرات المائية السطحية.

٣٣ - وفي أماكن أخرى في جنوب السودان، تأجل إلى ما بعد موسم الأمطار في أواخر عام ٢٠١٢ عقد مؤتمر لولايات ثلاث، كان من المزمع انعقاده في آذار/مارس، تدعمه البعثة بغية إيجاد حلول للتراعات القائمة على الموارد. وفي ولاية وسط الاستوائية، انعقدت تحت رعاية الكنيسة في نيسان/أبريل مؤتمر للسلام بين قبيلتي الأشولي والمادي من أجل حل التوترات الناجمة عن العنف الذي نشب بين القبيلتين في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، وأسفر المؤتمر عن العزم على إنهاء الأعمال العدائية وتشكيل لجنة مشتركة للسلام والمصالحة بين قبيلتي المادي والأشولي.

### نزع سلاح المدنيين

٣٤ - استهل الرئيس سلفا كير ميارديت في ١٢ آذار/مارس عملية نزع سلاح المدنيين في ولاية جونقلي. ونُشر في جونقلي عدد إضافي قدره ٢٠٠٠ من أفراد جهاز شرطة جنوب السودان وقرابة ١٠٠٠٠ من أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان بغرض القيام بعملية نزع السلاح وحماية المدنيين كجزء من "عملية استعادة السلام" تحت القيادة العامة للفريق كول ديم كول من الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٣٥ - وأطلقت الحكومة حملة للتوعية على نطاق واسع لتشجيع المجتمعات المحلية على تسليم الأسلحة طوعاً. وفي الفترة من منتصف آذار/مارس إلى أوائل نيسان/أبريل، ساعدت البعثة في زيارات التوعية التي أجراها نائب الرئيس إلى جميع المجتمعات المحلية. وطلب إلى القادة المحليين كفالة تسليم المجتمعات المحلية لأسلحتها سلمياً وطوعاً، ومن جهتها دعت المجتمعات المحلية الحكومة إلى الاضطلاع بمسؤوليتها في حمايتها، بالأخص عن طريق توفير الأمن بعد نزع السلاح. وخلال "مؤتمر السلام الجامع في جونقلي" المنعقد من ١ إلى ٥ أيار/مايو، أوصى قادة من جميع المجتمعات المحلية باستمرار نزع السلاح. ووصفت حكومة جمهورية جنوب السودان العملية بأنها سارت على ما يرام، حيث جُمع حتى الآن أكثر من ١٠٤٠٠ قطعة سلاح، وذكرت الحكومة أن قوات الأمن ستظل منتشرة في المناطق النائية بعد اكتمال عملية نزع السلاح من أجل إنشاء مناطق حاجزة بين المجتمعات المحلية. ولم تتضح بعد خطط حكومة جمهورية جنوب السودان المتعلقة بتخزين ونقل الأسلحة التي تم جمعها.

٣٦ - ومنذ البداية، حثت البعثة الحكومة على تشجيع اعتبار نزع السلاح جزءا من نهج شامل لتحقيق السلام والاستقرار في جونقلي، حيث شددت البعثة على إجراء نزع السلاح على نحو متزامن وطوعي وسلمي، مع توفير الأمن لمن يُترع سلاحهم، وشجعت الجيش الشعبي لتحرير السودان على اتخاذ تدابير للتقليل إلى أدنى حد ممكن من خطر العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وتضمنت التدابير الوقائية للجيش الشعبي لتحرير السودان نشر مدونة سلوك في صفوف قواته، ونشر مستشارين قانونيين وقضاة عسكريين، وتوفير المزيد من الدعم اللوجستي.

٣٧ - ورصدت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عن كثب عملية نزع سلاح المدنيين عن طريق نشر فرق الرصد المتكامل المكونة من موظفين مدنيين وعسكريين وموظفي شرطة، والتي اضطلعت بخمس وسبعين مهمة في ٩٨ موقعا عبر جونقلي حتى ١٤ حزيران/يونيه. وفي "مؤتمر السلام الجامع في جونقلي" المنعقد في ٥ أيار/مايو، رأى قادة المجتمعات المحلية أن الجيش الشعبي لتحرير السودان قد اضطلع بدور إيجابي في زيادة الأمن والحماية، وأنه تصرف على نحو مسؤول خلال عملية نزع سلاح المدنيين. بيد أن البعثة تلقت تقارير عن ٦٣ حالة لانتهاك حقوق الإنسان في حوالي ثلث المواقع التي جرت زيارتها.

٣٨ - وحدثت أغلب حالات الانتهاكات المدعى بها (٤٣ حالة) في مقاطعة بيبور، بينما أفيد عن ١٢ حالة في مقاطعة بور وحفنة من الحالات في خمس مقاطعات أخرى. وتضمنت الحالات المفاد عنها حتى تاريخه ست عمليات قتل، و ١٣ حالة اغتصاب أو محاولة اغتصاب. ومن المرجح أن يكون هناك نقص في الإبلاغ عن حالات الاغتصاب هذه بالنظر إلى عزوف النساء عن الإبلاغ عن مثل هذه الانتهاكات، خصوصا حينما يكون العسكريون لا يزالون موجودين في مجتمعاتهن المحلية. وأفيد عن ثلاث وثلاثين واقعة تعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة شملت ٢٠٠ فرد، بما في ذلك ادعاءات عن عمليات إيهاام بالإغراق وضرب بينما الشخص مربوط إلى شجرة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، أقر قائد للجيش الشعبي لتحرير السودان بأن هذه التكتيكات غير ملائمة وأنه سيفتح تحقيقا بشأنها. وأثارت البعثة أيضا هذه الحالات مع حكومة جمهورية جنوب السودان وقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جونقلي وجوبا على السواء، وقد نقلت هذه السلطات ما يفيد التزامها بمتابعة الحالات. وحتى الآن، اتخذت السلطات تدابير شملت عمليات احتجاز ومحكمة عسكرية واحدة بشأن ثماني حالات، وإن لم يمتد ذلك بعد إلى حالات التعذيب. وتتابع البعثة جميع الحالات، حيث تشجع على المساءلة. وفي حزيران/يونيه، أثرت مع الحكومة أيضا دواع للقلق بشأن سلسلة من الوقائع تتعلق بالكتيبة المكونة من ٣٦٥ فردا المنشورة في بلدة بيبور.

٣٩ - وأفيد أن مجموعة من مساعدي جهاز شرطة جنوب السودان قوامها ٥٠٠ فرد أطلقت نيران أسلحتها في الهواء في ليكوانقول في ٩/٨ حزيران/يونيه، وهو ما أسفر عن انتهاكات مزعومة. ونشرت البعثة فرقا إلى بلدي ليكوانقول ومانيابول لطمأنة السكان والتحقيق في الادعاءات. وتبين أن طفلين قد قتلوا. ويتولى جهاز شرطة جنوب السودان التحقيق في الأمر.

٤٠ - وأفيد أن عددا من الشباب المسلح فر إلى المنطقة الحدودية مع إثيوبيا وإلى أماكن أخرى يتعذر الوصول إليها من قبل القوات التي تتولى عملية نزع السلاح، وذلك حسب المزاعم بغية تجنب جمع الأسلحة. ومن الواضح أن نزع السلاح ليس حدثا واحدا نهائيا، وسوف يستغرق الأمر وقتا لكي يُسلم المدنيون الأسلحة ويكتسبون الثقة في قدرة مؤسسات الدولة على حمايتهم. وستكون إدارة العملية بعد عودة هؤلاء الشباب المسلحين اختبارا هاما للحكومة جمهورية جنوب السودان.

٤١ - وفي ولاية شرق الاستوائية، شهدت مقاطعة توريت عملية مرتجلة لترع السلاح في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ آذار/مارس، حيث أهدم السكان جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان بتهديد المدنيين، وإجبارهم على إخلاء منازلهم، وضرب الرجال والنساء والأطفال بلا تمييز، واغتصاب امرأة وفتاة، وضرب رجل حتى الموت. وفي أواخر نيسان/أبريل، قدّم المحافظ اعتذارا وتشكلت لجنة تحقيق. وتنتظر البعثة نتائج التحقيق.

### الهجرة

٤٢ - بالرغم من أن الهجرة بين السودان وجنوب السودان كانت سلمية بوجه عام، فقد واجهت بعض الجماعات، لا سيما قبائل المسيرية صعوبات نتيجة للتوترات بين السودان وجنوب السودان على امتداد الحدود. ولم تحدث هجرة للمسيرية تجاه ولايتي واراب وشمال بحر الغزال هذا العام. وفي واراب، اعترضت المجتمعات المحلية على الهجرة إلى أن جرى التوصل إلى حل سياسي يمكن دينكا نقوك من العودة إلى ديارهم في أبيي. وهاجرت قبائل الرزيقات من جنوب دارفور إلى شمال بحر الغزال، ولكن لم تهاجر إلى غرب بحر الغزال، نظرا لأنه لم يتم عقد مؤتمر للهجرة نتيجة للتوترات على امتداد الحدود.

٤٣ - ومع إعلان حكومة السودان في ٢٩ نيسان/أبريل "حالة الطوارئ" على امتداد الحدود بين السودان وجنوب السودان، والتهديدات اللاحقة لذلك للتجار، أعرب البدو الموجودون حاليا في جنوب السودان عن قلقهم بشأن رحلة العودة إلى السودان، التي يمكن أن تؤدي للمزيد من المشاكل على الحدود.

## سادسا - تنفيذ ولاية البعثة

٤٤ - واصلت آلية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان - حكومة جمهورية جنوب السودان بشأن تنفيذ الولاية، التي يشارك في رئاستها نائب الرئيس ريك مشار تيني، وممثلي الخاصة، اجتماعاتها التي تعقد كل أسبوعين لمناقشة التطورات في المجالات المشمولة بالولاية، بما في ذلك الأمن وبناء السلام ووضع الدستور. وتعمل الآلية بمثابة منتدى حيوي لممثلي الخاصة كي تطلع حكومة جمهورية جنوب السودان على المسائل المحفوفة بالقلق من قبيل انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها في إطار نزع سلاح المدنيين؛ وللحكومة كي تطلع البعثة على آرائها؛ وللبعثة كي تتشاور مع البلد المضيف بشأن أطرها المرجعية وتنفيذ الولاية بشأن خطة دعم بناء السلام. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت ممثلي الخاصة اجتماعات منتظمة مع الرئيس سلفا كير مايارديت، وحكام الولايات، وأجرت إحاطات كل أسبوعين مع السلك الدبلوماسي.

### انتقال البعثة من مرحلة البدء إلى مرحلة التوطيد

٤٥ - وقد حددت البعثة، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن في قراره ١٩٩٦ (٢٠١١)، وبالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري ومقر الأمم المتحدة وحكومة جمهورية جنوب السودان، مجموعة من المعايير المرجعية المشفوعة بمؤشرات مناظرة لقياس التقدم (انظر المرفق الملحق). والمعايير المرجعية مناظرة أيضا لأهداف الدعامات ضمن خطة تنمية جنوب السودان. وستعمل البعثة على الإبلاغ المنتظم بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق المعايير المرجعية، مع مراعاة التطورات الجارية في المنطقة الإقليمية، وتبعات وقف إنتاج النفط، وتعديل المعايير المرجعية والمؤشرات لكفالة أن تظل واقعية وقابلة للتحقيق، حسب الاقتضاء وبالتشاور مع المقرر ومع حكومة جمهورية جنوب السودان.

٤٦ - ويضم العنصر المدني من البعثة حاليا ٨١١ موظفا دوليا، و ١٤٠٠ موظف وطني، و ٣٠٥ من متطوعي الأمم المتحدة، وتبلغ معدلات الشغور ٢١ في المائة و ٣٠ في المائة و ٤٠ في المائة على الترتيب.

٤٧ - وفي ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغ قوام العنصر العسكري من البعثة ٦٣٨ ٥ فردا من بين ٧٠٠٠ فرد من القوات المأذون بها، مما يشمل ٣٧٩٦ من قوات المشاة، و ١٥٥١ من العناصر اللازمة لتمكين البعثة، و ٢٩١ من ضباط الأركان وموظفي الاتصال العسكري. تتوقع البعثة أن تبلغ سقف القوات الوارد في الولاية البالغ ٧٠٠٠ فرد بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ويبلغ قوام عنصر الشرطة ٤٩٣ فردا من ٣٦ بلدا، من ضمن

مستشاري الشرطة المأذون بهم البالغ عددهم ٩٠٠ فرد، وذلك في ١٤ حزيران/يونيه أيضا. وتعتمد الزيادات المتواصلة في شرطة الأمم المتحدة على إنشاء قواعد للدعم في المحليات وتوفير عناصر أخرى من البنية الأساسية، وعلى القدرة الاستيعابية لحكومة جمهورية جنوب السودان كي تتلقى الدعم من الأمم المتحدة.

٤٨ - وثمة صعوبات تواجه الإنشاء المزمع خلال هذه السنة المالية لتسع عشرة قاعدة لدعم المحليات، نظرا لصعوبة تلقي المواد المصفاة من بعثة الأمم المتحدة في السودان ومن ميناء مومباسا في كينيا الذي يشهد حالات تأخر، وكذلك للتأخر في نشر الوحدات الهندسية المطلوبة. وقد بدأت ثمانية مواقع عملها حاليا، وثمة سبعة مواقع تمر بمراحل مختلفة من الإنشاء، ومن المقرر أن تكتمل جميعها بحلول نهاية العام. وقد جرى توفير التمويل من أجل ٢٥ "بوابة إنمائية" ملحقة بقواعد دعم المحليات، من المقرر أن ينشئها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتدعمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتشمل البوابات مراكز للتنمية المجتمعية ومرافق مكاتب لحكومات المحليات، وستمكن من أن يشترك موظفو الأمم المتحدة مع مسؤولي المحليات في أماكن العمل، وكذلك من توفير منبر للعمل الإنمائي من أجل وكالات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين الآخرين. وقد أنشأت البعثة أيضا خمس قواعد لعمليات السرايا من أجل النشر العسكري، ويتوقع اكتمال قاعدتين إضافيتين في تموز/يوليه واكمال النشر العسكري بحلول آب/أغسطس ٢٠١٢. وتدعم البعثة أيضا إنشاء ثلاثة مرافق انتقالية من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

### العنصر العسكري

٤٩ - جرى إدخال كتيبة مشاة من رواندا وسرية هندسية من اليابان ضمن البعثة. وأعيدت كتيبة بنغلاديش ومستشفاها من المستوى الثاني إلى وطنهما في أوائل أيار/مايو، بعد أن حلت محلها وحدات من رواندا وكمبوديا على الترتيب. وقد نشرت كمبوديا أيضا سرية شرطة عسكرية تتألف من ٧٠ فردا. وقد أتمت الكتيبتان الهندية والكينية عمليات إعادة انتشارهما داخليا إلى المناطق التي تتولى كلا منهما المسؤولية عنها. ولا يزال لدى القوة أربع كتائب مشاة في مقابل القوام المأذون به وهو ست كتائب. وتجري حاليا في منطقة البعثة عمليات انتشار مسبقه من الأطراف لكتائب منغوليا ونيبال، وقد تأخرت نظرا لنقص القدرات الهندسية اللازمة لإعداد موقع الفريق وللضربات الجوية في المنطقة الحدودية، استعدادا لنشر المتبقي من الكتيبتين بحلول نهاية تموز/يوليه ٢٠١٢. وستظل لدى القوة قدرة تشغيلية مؤقتة خلال الفترة تموز/يوليه - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أو إلى أن يحل محل المهندسين الميدانيين للعمليات الخفيفة من نيبال ومنغوليا ورواندا سرية بندق رابعة. ويصل

العجز في الوصول إلى القوام المأذون به للقوات البالغ ٧ ٠٠٠ فرد أقصاه في كتائب المشاة، البالغة ٣ ٧٩٦ فرداً، بنسبة ٧٦,٦ في المائة من المجموع المأذون به.

٥٠ - ومن حيث الثغرات في القدرات، يشكل استمرار عدم وجود طائرات مروحية عسكرية أمراً باعثاً على القلق الشديد. وذلك حيث يقيد نقص الطائرات المروحية العسكرية القدرة على الاستجابة السريعة والقدرة على الإحلاء أثناء الأزمات تقييداً شديداً. ونظراً لفترة موسم الأمطار في جنوب السودان، سيجري الاضطلاع بتقييم لتحديد ما إذا كان يمكن تعزيز قدرة البعثة على الحركة بالإبحار في منظومة الأهوار في جنوب السودان.

### عنصر الشرطة

٥١ - لا تزال شرطة الأمم المتحدة متمركزة في جميع عواصم الولايات وفي ٢٣ محلية. وقد تباطأ النشر نتيجة لقيود في السكن ومحدودية القدرات الهندسية. وركزت الأنشطة الموكل بها، التي جرى الاضطلاع بها من خلال الاشتراك في مكان العمل، على بناء قدرات دائرة الشرطة في جنوب السودان.

٥٢ - واستمرت شرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دعم فرز وتسجيل أفراد دائرة الشرطة في جنوب السودان وموظفي الإصلاحات في أنحاء البلد، وذلك بتسجيل ٣٧ ٥٠٠ فرد من أفراد دائرة الشرطة في جنوب السودان في ١٤ حزيران/يونيه. إلا أن التسجيل الذي كان متوقفاً في أول الأمر الانتهاء منه في آذار/مارس، قد تأخر عن ميعاده المقرر نظراً لعوائق لوجستية، وبدء موسم الأمطار، وإعادة توجيه أولويات الحكومة رداً على النزاع الحدودي. وواصلت شرطة الأمم المتحدة بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من عدة جهات مانحة، دعم تدريب دائرة الشرطة في جنوب السودان، بما في ذلك على الإلمام باللغة الإنكليزية، بما يصل بمجموع الأفراد المدربين إلى ٥ ٠٩٧ في ١٤ حزيران/يونيه. وثمة تقدم أيضاً في تطوير البنية الأساسية في مركز الدكتور جون قرنق للتدريب الموحد (الرجاف).

٥٣ - وفي إطار تعزيز آلية الرصد التابعة لجهاز الشرطة في جنوب السودان، وبدعم لإصلاح جهاز الشرطة، ساعدت شرطة الأمم المتحدة في تعديل الهيكل التنظيمي لجهاز الشرطة. ويعمل جهاز الشرطة في جنوب السودان وشرطة الأمم المتحدة أيضاً بشكل مشترك على إنشاء وحدات دبلوماسية ووحدات لشرطة الحدود.



## حماية المدنيين

٥٤ - رغم انخفاض مستوى العنف القبلي منذ تقديم تقريره السابق، لا يزال السكان المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، يتعرضون للهجوم أثناء النزاع المسلح والعنف في جنوب السودان. ووقعت أيضاً خسائر في صفوف المدنيين جراء الاشتباكات التي حدثت مؤخراً على الحدود بين جنوب السودان والسودان.

٥٥ - وكانت هناك مخاوف كبيرة من أن يتضرر المدنيون أثناء عملية نزع السلاح في ولاية جونقلي، بما أن المناورات السابقة لنزع السلاح أدت إلى اشتباكات مسلحة خطيرة ومقتل مدنيين. ولا تزال مخاطر العنف مرتفعة إذ لم يكتمل نزع سلاح ميليشيات الشباب وستواصل البعثة مراقبة تصدي حكومة جمهورية جنوب السودان لهذه الانتهاكات التي وجهت للبعثة انتباه الحكومة إلى خطورتها. واستناداً إلى سياسة بذل العناية الواجبة، إضافة إلى تيسير حملة حكومة جمهورية جنوب السودان للتوعية من أجل الحث على التسليم الطوعي للأسلحة، وفرت البعثة دعماً مادياً أو لوجستياً غير مباشر إلى حكومة جمهورية جنوب السودان لعملية نزع سلاح المدنيين.

٥٦ - وأسفرت الاشتباكات التي وقعت على الحدود بين جنوب السودان والسودان أيضاً عن مقتل وإصابة مدنيين. ورصدت البعثة هجمات جوية عشوائية على جنوب السودان تم إبلاغ مجلس الأمن عنها.

٥٧ - ووضعت البعثة استراتيجيتها لحماية المدنيين على أساس تقييم المخاطر وعقد مشاورات مكثفة على الصعيد الوطني. ويجتمع الفريق العامل المعني بحماية المدنيين بانتظام لتنسيق تنفيذ ولاية البعثة في مجال الحماية. ووضعت البعثة أيضاً خطة تدريبية لتنفيذ الوحدات التدريبية التي صممتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني في مجال حماية المدنيين والتي تم تكييفها بحيث تناسب سياق جنوب السودان. وقد وضعت استراتيجية البعثة للإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، ويُتوقع أن تكون القدرة التشغيلية المؤقتة جاهزة بحلول صيف عام ٢٠١٢. ومع ذلك، أعاققت الثغرات الجوهرية في الموارد والقدرات تنفيذ ولاية البعثة في مجال الحماية.

٥٨ - وكثفت البعثة والمجموعة المعنية بالحماية التنسيق وتبادل المعلومات وتوفير أرصدة للطوارئ بشكل مشترك تتعلق بتروح مواطني جنوب السودان من السودان وعودتهم. وبناءً على طلب من منسق الشؤون الإنسانية، ساعدت البعثة على تعزيز الطابع المدني لمخيمات اللاجئين والمستوطنات في الولايات الحدودية بتوفير حماية القوات والقيام بدوريات.

## حماية الأطفال

٥٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُرح ١٥٤ طفلاً من المجندين في الجيش الشعبي لتحرير السودان وعادوا إلى أسرهم. ومن بين ٩١ طفلاً أُطلق سراحهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، تم تسجيل ٧١ طفلاً في برامج إعادة الإدماج التي تدعمها اليونيسيف عن طريق المنظمات غير الحكومية. وتواصل تسجيل الأطفال المنفصلين، ومعظمهم يقيمون في مخيم بيذا للأجئين، ليرتفع بذلك العدد الإجمالي للأطفال المسجلين المنفصلين عن ذويهم إلى ٢٠٤٤ طفلاً. وعملت البعثة واليونيسيف مع السلطات في ولاية جونقلي لتسجيل ١٧٠ طفلاً ولمّ شملهم بأسرهم.

٦٠ - وفي ١٢ آذار/مارس، وقّع الجيش الشعبي والأمم المتحدة على خطة العمل المنقحة والمتعلقة بتسريح جميع الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة في جنوب السودان، بحضور ممثلتي الخاصة المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة، رادىكا كوماراسوامي. وتلزم خطة العمل حكومة جمهورية جنوب السودان بكفالة عدم وجود أطفال في صفوف الجيش الشعبي. وبناءً على ذلك، أصدر الجيش الشعبي أربعة أوامر للقيادة العسكرية توّجّه بوقف تجنيد الأطفال، وتسريح الأطفال المسجلين، وإخلاء المدارس التي يحتلها جنود الجيش الشعبي. وأجاز الجيش الشعبي للبعثة واليونيسيف ولجنة جنوب السودان لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الوصول إلى جميع الثكنات العسكرية في جنوب السودان للتفتيش.

٦١ - وفيما يتعلق بالحوادث الحدودية التي جددت مؤخراً، تم تعبئة مجندين جدد، ولكن البعثة لم تكن قادرة، حتى الآن، على تأكيد تقارير عن تجنيد أطفال في بعض حاميات الجيش الشعبي في المنطقة.

## العنف الجنسي

٦٢ - تم الإبلاغ عن ادعاءات بقيام قوات الأمن بأعمال عنف جنسي في سياق نزع سلاح المدنيين. ونظراً للوصم المرتبط بهذه الحوادث، فمن المحتمل ألا يجري الإبلاغ عنها. واتخذت الإجراءات اللازمة لإلقاء القبض على مرتكبي أعمال العنف الجنسي ومحاكمتهم في حالة واحدة على الأقل ذات صلة بتزع سلاح المدنيين. وفي مقاطعة بور، ثبتت إدانة جنديين من الجيش الشعبي بارتكابهما جريمة اغتصاب، ويُنتظر موافقة رئيس هيئة أركان الجيش الشعبي على إصدار الحكم. ومثل هذه الإجراءات ضرورية لتوجيه رسالة قوية إلى قوات الأمن مفادها أنه لا تسامح مع العنف الجنسي.

٦٣ - وفي نيسان/أبريل، عينت البعثة أول مستشارة لها معنية بحماية المرأة لقيادة تصديها للعنف الجنسي المتصل بالتراعات، وذلك تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ١٨٨٨ (٢٠٠٩) بشأن المرأة والسلام والأمن. وسيتم تعيين مستشارين إضافيين على مستويي الدولة والمجتمعات المحلية. وسيشمل هذا العمل الرصد والتحليل والإبلاغ والتصدي للعنف الجنسي المتصل بالتراعات تمثيلاً مع تنفيذ ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٦٠ (٢٠١٠). وسيعمل المستشارون عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري لتحسين حصول الباقين على قيد الحياة على الخدمات الصحية الأساسية والإحالة إليها.

### سيادة القانون

٦٤ - لا يزال نقص القدرات في قطاع سيادة القانون - البشرية والمادية والمالية، وخاصة خارج عواصم الولايات - يشكل تحدياً كبيراً. ومع ذلك، من حيث تعزيز القدرات الوطنية، يدل تعيين مفتش للسجون على تطور كبير نحو إقامة نظام للسجون يخضع للمساءلة والشفافية. وتركز البعثة على تنمية القدرات وتوفير الدعم التقني واللوجستي لمؤسسات العدالة والسجون، ولا سيما في الولايات. ولمواصلة برنامج من أجل تكوين مدربين عاملين في دائرة السجون الوطنية، قام ١٥ مدرباً بتدربوا على يد البعثة بدورهم بتدريب ٣٥ من مديري السجون في أكاديمية التدريب المتعلق بالسجون في جوبا. وأنشأت البعثة فريقاً تدريبياً متنقلاً بشأن الإصلاحات وقدمت المساعدة التقنية إلى الفريق العامل المعني بدائرة السجون الذي وضع النظام المتعلق بالسجون. وواصلت البعثة، في شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الجهود المبذولة لتنفيذ مشروع مؤشرات سيادة القانون لتقييم فعالية إنفاذ القانون والمؤسسات القضائية والإصلاحية، وإنشاء خط الأساس الذي يمكن استناداً إليه تقييم التقدم المحرز. ومن المتوقع أن يمضي الدعم التقني لإدارة القضاء العسكري للجيش الشعبي قُدماً مع وصول رئيس قسم العدالة العسكرية للبعثة مؤخراً. وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد العمل على توفير القدرات على التنمية إلى القضاء ووزارة العدل، وتحسين الوصول إلى العدالة، ودعم الجهود المتصلة بالقوانين العرفية.

٦٥ - وأجرت البعثة مشروعاً رائداً لضبط السكان المحتجزين في سجون مختارة ومراكز للشرطة في جوبا وتوريت، وذلك كخطوة أولى في مساعدة حكومة جمهورية جنوب السودان لإنهاء حالات الاحتجاز التعسفي المطول. وتوجه البعثة وتدريب أيضاً ضباط المحكمة للاتصال والمراقبة لمعالجة حالات الاحتجاز التعسفي المطول عن طريق التدخل في الوقت المناسب لدى مؤسسات العدالة الجنائية ذات الصلة.

## حقوق الإنسان

٦٦ - واصلت البعثة تقديم المساعدة التقنية إلى لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان. وفي ١٣ حزيران/يونيه، شرعت اللجنة، بدعم من البعثة، في أول خطوة لها للتنمية الاستراتيجية على مدى ثلاث سنوات. بيد أن تدابير التقشف التي اتخذتها حكومة جمهورية جنوب السودان، والتي أدت إلى تخفيض يفوق ٥٠ في المائة في الميزانية؛ حدت بالفعل من قدرة لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان على العمل، ولا سيما خارج العاصمة. وساعدت البعثة حكومة جمهورية جنوب السودان على إعداد التشريعات المتعلقة بالتصديق على المعاهدات، ونظمت بالتعاون مع لجنة حقوق الإنسان في جنوب السودان، ووزارة العدل، ووزارة الشؤون الخارجية، والجمعية التشريعية الوطنية، حلقات عمل مع الحكومة عن عملية التصديق المتعلقة بمعاهدات حقوق الإنسان الدولية.

٦٧ - واستمر منع الوصول إلى الأشخاص الذين يحتجزهم الجيش الشعبي، رغم تحسن الوضع بشكل طفيف على مدى الأشهر الأربعة الماضية، ولا سيما في جونقلي، حيث قدم قادة الجيش الشعبي تأكيدات للبعثة بالتعاون. وفي الوحدة، تواصلت البعثة التحقيق في احتجاز الجيش الشعبي لزهراء ٢٠ مواطناً سودانياً أصلياً دارفور والمسيرية، في المقام الأول، واختفاء ثلاثة من أبناء دارفور في منتصف آذار/مارس. ولم يقدم مسؤولو الجيش الشعبي أي تأكيد بشأن هذه الاعتقالات رغم المساعي المتكررة التي قامت بها البعثة. وفي أعالي النيل، حاولت البعثة مراراً وتكراراً زيارة معتقلين سياسيين من الحركة الشعبية لتحرير السودان - التغيير الديمقراطي تفيد التقارير بأن الجيش الشعبي يحتجزهم، ولكن الجيش منع الزيارة، مشيراً إلى أن الرجال ليسوا في السجن. وفي منتصف أيار/مايو، أفرج الجيش الشعبي عن الموظف الوطني في البعثة الذي اعتقلته الاستخبارات العسكرية للجيش الشعبي في ٢٦ شباط/فبراير.

٦٨ - وقامت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافي بيلاي، بأول زيارة لها إلى جنوب السودان من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو، حيث التقت الرئيس سلفا كير ميارديت والمسؤولين في حكومة جمهورية جنوب السودان لإجراء مباحثات بشأن حماية المدنيين وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القبلي في جونقلي.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٦٩ - في ٢٨ آذار/مارس، أعلن رئيس لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية جنوب السودان عن تأجيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، الذي كان من المقرر أن يبدأ في ١ نيسان/أبريل. وتتواصل الاستعدادات للشروع في تنفيذ مرحلة تجريبية في ثلاث منشآت انتقالية، ريثما يتم تحديد تاريخ جديد للبدء. ووضعت الصيغة

النهائية لوثيقة البرنامج الوطني لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ٢٠ نيسان/أبريل، وهي تبين ملامح عملية تستمر ثماني سنوات لتقليص حجم قوات الأمن بمقدار ١٥٠.٠٠٠ شخص، بميزانية إجمالية قدرها ١,٢ بليون دولار. وفي حين يُتوقع تلقي تمويل قدره ٣٨١ مليون دولار من الجهات المانحة، فإن جهود تعبئة الموارد لم تكن قد بدأت. وفي الوقت نفسه، وضعت وزارة الدفاع الصيغة النهائية لمعايير اختيار المرشحين الذين سيندرجون ضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، هناك أيضا قلق من أن الجهات المانحة لن تكون راغبة في دعم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إذا أدركت أن الحكومة تقوم في ذات الوقت بتعبئة المقاتلين.

٧٠ - وتعمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق لدعم لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية جنوب السودان لتصميم خطة تنفيذية واقعية تراعي تأثير تدابير التقشف ونقص إيرادات حكومة جمهورية جنوب السودان بسبب إغلاق خط أنابيب النفط. وما زال هناك قلق بشأن الدعم المقدم إلى لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جمهورية جنوب السودان لتنفيذ عنصر إعادة الدمج ضمن البرنامج، بسبب نقص التمويل.

### إصلاح القطاع الأمني

٧١ - في مجال إصلاح القطاع الأمني، تواصل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان دعم تطوير مؤسسات وسياسات الأمن الوطني عن طريق تقديم المشورة الاستراتيجية على المستوى الوزاري. ونتيجة للجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وشركاء آخرون، في مجال الدعوة والتشاور، قررت حكومة جمهورية جنوب السودان إنشاء الأمانة التنفيذية لمجلس الأمن الوطني. وتعد هذه الخطوة الهامة تمهيدا لوضع صياغة لسياسة الأمن الوطني، وذلك بمساعدة من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وغيرها من الشركاء الدوليين.

٧٢ - ويهدف تعزيز البنيان الشامل للأمن الوطني، تقدم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان الدعم إلى لجان أمن الدولة عن طريق الجهود الفنية الاستشارية وجهود التوعية على صعيد الدولة. وتدعم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أيضا لجان أمن الدولة في ثلاث ولايات؛ وتحدد شروط الأهلية للموارد البشرية والقدرات الفنية الوطنية المحدودة للغاية في الولايات من قدرة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان على نشر خبراء مناسيين في جميع الولايات العشر.

٧٣ - وقدمت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان المشورة الفنية إلى اللجان البرلمانية، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وهيئة المظالم العامة، ومنظمات المجتمع المدني، لمواصلة تطوير قدرتها في مجال الرقابة والحكم، وتسهيل التنسيق بين هذه الجهات المعنية. ووفرت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان أيضا التدريب في مجال إدارة قطاع الأمن والرقابة لكبار ضباط الجيش الشعبي لتحرير السودان وجهاز شرطة جنوب السودان. وأثناء عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بشكل وثيق مع مكتب أمن المجتمعات المحلية ومراقبة الأسلحة الصغيرة ووزارة الداخلية، قدمت البعثة الدعم التقني لعملية تشريع مراقبة الأسلحة الصغيرة.

### إجراءات مكافحة الألغام

٧٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، طهر مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام ما مجموعه ٠٩٨ ١٣٨ ١ مترا مربعا من الأرض في ٢٠ من المجتمعات المحلية المتأثرة، ودمر ٢٨٣ لغما مضادا للأفراد و ٤٥ لغما مضادا للدبابات و ٣٢ ٧١٦ وحدة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و ٣ ٨٩٨ قطعة من الذخائر غير المنفجرة. وقد عمل ٤٢ فريقا لإزالة الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب في ثماني ولايات. وقدم مركز الأمم المتحدة لتنسيق مكافحة الألغام الدعم إلى ضباط الاتصال العسكري ببعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان للتحقيق في مواقع التفجيرات التي ترتبط بعمليات القصف الجوي المزعوم في ولاية الوحدة واستمرت في فتح الطرق التي يشتبه في قيام مجموعات الميليشيات المتمردة بإعادة تلغيمها. وأجرى ١٣ فريقا آخر مزيدا من التوعية من مخاطر الألغام في خمس ولايات تمكن بها من الوصول إلى ٣٠ ٠١٦ مدنيا.

### خطة دعم بناء السلام

٧٥ - عملا بالفقرة ١٨ من قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١)، وُضعت الصيغة النهائية لخطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جنوب السودان، بتأييد من الحكومة، وبالتشاور مع الشركاء. وبناء على طلب الحكومة، تركز خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في جنوب السودان على الأولويات الرئيسية لبناء السلام المستدامة من خطة تنمية جنوب السودان، إلى جانب عمليات الانتقال السياسي المنصوص عليها في الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١، والذي يوضح دور كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في دعم التنفيذ. وبناء على طلب الحكومة أيضا، تنظم خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام مشاركة الأمم المتحدة بحيث تتركز حول "أهداف بناء السلام وبناء الدولة" الخمسة المتفق عليها في بوسان في أواخر عام ٢٠١١ كجزء من "الصفقة الجديدة

للاتزام الدولي في الدول الهشة“، التي رشح جنوب السودان نفسه لها بوصفه بلدا رائدا. ومن بين أولويات بناء السلام الـ ٤٣ المدرجة في خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، تم تحديد ١٥ أولوية للإنجاز من أجل التنفيذ المشترك والسريع على أيدي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري. وتوفر المسودة النهائية مزيدا من التحليل لتأثير البيئة المالية الحالية والآثار المترتبة على التوترات المستمرة بين حكومتي السودان وجنوب السودان. وقد تكتفت هذه الديناميات أثناء إعداد خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، ويحتمل أن تؤثر على وتيرة تنفيذها.

٧٦ - وخلال شهر أيار/مايو، أعدت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري خطة تنفيذية محددة التكاليف لخطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، بمساعدة تقنية من مكتب دعم بناء السلام. وتورد الخطة التشغيلية تفاصيل الخطوات المطلوبة لتحقيق المخرجات الـ ١٥ ذات الأولوية، وتحدد الخطوط العريضة لتقسيم العمل بين الفريق القطري وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وتحلل الخطة أيضا المخاطر المرتبطة بفترة التقشف الحالية واحتمال تدهور الوضع الأمني، وتبين عناصر خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام التي من غير المحتمل أن تتأثر بشدة من جراء التقشف والسياق الأمني وبالتالي يمكن أن تستمر. وفي ١ أيار/مايو، وافقت على أهلية جنوب السودان للوصول إلى مرفق بناء السلام والانتعاش التابع لصندوق بناء السلام.

## سابعاً - الوضع الإنساني والإنعاش والتنمية والعودة

### التطورات الإنسانية

٧٧ - تدهورت الحالة الإنسانية بسبب انعدام الأمن المتزايد على طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، والتزاع في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، وأعمال العنف القبلي، وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. وخلال القتال الحدودي في آذار/مارس ونيسان/أبريل، تشرد ما يربو على ٢٠٠٠٠ شخص. وما زال السكان نازحين في ولايتي غرب بحر الغزال وشمال بحر الغزال وجزء من ولاية الوحدة. وإضافة إلى ذلك، فر أكثر من ١١٠٠٠٠ شخص من القتال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان، وأصبحوا لاجئين في ولايتي أعالي النيل والوحدة. واستمر الشركاء في المجال الإنساني في تقديم المساعدات لإنقاذ حياة ١١٠٠٠٠ شخص نزحوا من منطقة أبيي في أيار/مايو ٢٠١١، فضلا عن ١٧٠٠٠٠ شخص تضرروا من أعمال العنف القبلي في ولاية جونقلي. ووفقا لتقارير السلطات المحلية وفرق التقييم، كان هناك ٩٣ حدثاً ذا صلة بالتزاع وله آثار إنسانية في الفترة المشمولة بالتقرير. وفي هذه الحوادث، تشرد من جديد حوالي ٧٧٠٠٠

شخص، من بينهم من كانوا قد سُردوا بمحاذاة الحدود، وقتل أكثر من ١٠٠ شخص. وتشمل الولايات التي حدث بها عدد كبير من الحوادث والتشريد ولايات الوحدة وواراب والبحيرات وجونقلي.

٧٨ - وما زال انعدام الأمن الغذائي واحدا من أخطر التهديدات التي تواجه الدولة الجديدة. وقبل إيقاف إنتاج النفط، أظهرت التقديرات أن ٤,٧ مليون شخص، أي ما يقرب من نصف السكان، سيواجهون انعداما للأمن الغذائي خلال عام ٢٠١٢. وهذا العدد مرشح للارتفاع إذا استمر التقشف. وقد أدى إغلاق الحدود وتدهور معدلات التبادل التجاري إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية والمواد الغذائية بنسبة تصل إلى ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ في المائة. وفي بعض المناطق الحدودية وردت تقارير تشير إلى حدوث زيادة تصل إلى ٣٠٠ في المائة بالنسبة لبعض السلع. وقد زاد سوء التغذية بشكل حاد. وقد تجاوزت تلك المعدلات عتبات حالات الطوارئ في خمس ولايات. ووضعت الوكالات الإنسانية مسبقا سبعة خطوط للإمداد في حالات الطوارئ، بما في ذلك الغذاء في مئات من المواقع قبل بداية موسم الأمطار، حيث لا يمكن الوصول إلى ٧٠ في المائة من المناطق الريفية.

٧٩ - واستمر تدخل الجيش الشعبي لتحرير السودان وسلطات الدولة الأخرى في الأنشطة الإنسانية، حيث أبلغ عن واحد وعشرين حادثا بين آذار/مارس وأيار/مايو، بما في ذلك إعاقة التنقل والاعتداء على الموظفين. وتراوحت الحوادث بين سرقة السيارات والاستيلاء عليها، والتحرش عند نقاط التفتيش، واحتلال المدارس والعيادات، وضرب العاملين في المجال الإنساني.

### الإنعاش والتنمية

٨٠ - من المتوقع أن يؤدي اتخاذ تدابير التقشف إلى تأخر تنفيذ خطة تنمية جنوب السودان. ولكفالة دعم الأولويات، طلبت الحكومة إلى الشركاء الدوليين أن يركزوا على تقديم الخدمات المباشرة في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي، وتعزيز المهام الحكومية الأساسية وزيادة تحسين الكفاءة في استخدام الموارد. وأعطت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأولية للبرامج الحاسمة في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، المعتمد مؤخرا. ويواصل فريق الأمم المتحدة القطري المساعدة في بناء القدرات اللازمة داخل الحكومة، حتى في السياق الحالي. وفي إطار مبادرة تعزيز القدرات الإقليمية التابعة للإيغاد، وبدعم من البرنامج الإنمائي، نشرت حكومات إثيوبيا وأوغندا وكينيا أكثر من ١٦٠ من موظفي دعم الخدمة المدنية في جميع أنحاء جنوب السودان للعمل ضمن الهياكل الحكومية. ونشر البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا ١٣٨ من متطوعي



الأمم المتحدة ذوي الخبرة في الهياكل على مستوى البلد والولايات، مما أدى إلى إلحاق ما يزيد مجموعه على ٣٠٠ من الموظفين الطارئین للتدخل السريع بالهياكل الحكومية.

٨١ - وجرى تعجيل وتيرة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر. وفي شراكة مع اليونيسيف، يجري إصلاح المدارس المتضررة بالتزاع القبلي في ولاية جونقلي. وفي شراكة مع موئل الأمم المتحدة، يجري بناء نظم لنقل المياه بالأنابيب في المحليات المتضررة من التزاع، ثلاث منها في ولاية جونقلي وواحدة في ولاية واراب التي استضافت النازحين من سكان منطقة أبيي.

### العودة وإعادة الإدماج

٨٢ - يشكل وضع السودانيین الجنوبيین في السودان مصدر قلق، وما برحت الأمم المتحدة تنادي بإجراء عودة العائدين بطريقة آمنة ومنظمة تكفل كرامتهم. وقد انقضت المهلة التي حددها حكومة السودان في ٨ نيسان/أبريل للسودانيين الجنوبيين في السودان لتسوية وضع إقامتهم، دون التوصل إلى اتفاق جديد بين البلدين بشأن طرائق العودة. وفي نهاية نيسان/أبريل، أعلن حاكم ولاية النيل الأبيض أن ما يقدر بين ١٢ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠ من السودانيین الجنوبيين في كوستي بالسودان يتعين عليهم مغادرة البلد بحلول أوائل أيار/مايو. ولما كانت مواقع عبور جنوب السودان الواقعة في بلدة الرنك بولاية أعالي النيل قد بلغت كامل قوامها، أُتفق على نقل المجموعة جوا من الخرطوم إلى مدينتي جوبا وملكال. وبدأ الجسر الجوي الذي نظّمته المنظمة الدولية للهجرة بدعم من حكومي السودان وجنوب السودان في ١٤ أيار/مايو، وسمح بنقل ما يتراوح بين ٣٠٠ و ١ ٠٠٠ شخص يوميا. ولدى وصول العائدين إلى جوبا، أُتيحت لهم أماكن للإقامة المؤقتة إلى أن يتمكنوا من مواصلة الرحلة إلى أماكن استقرارهم النهائي.

٨٣ - وانتهى الجسر الجوي لتقديم المساعدة الإنسانية للعائدين الذين انقطعت بهم السبل سابقا في كوستي، بالسودان، في ٧ حزيران/يونيه بعد ٢٤ يوما من الرحلات الجوية. ونُقل أثناء العملية ما يبلغ ١١ ٨٤٠ شخصا من الخرطوم إلى جوبا في ٧٩ رحلة جوية. وواصلت وكالات المساعدة الإنسانية تقديم المساعدة للوافدين الجدد من العائدين في موقع العبور الواقعة في المعهد الوطني لتدريب المعلمين خارج جوبا، حيث لا يزال يوجد أكثر من ٣ ٠٠٠ من العائدين، بينما التحق آخرون بأقاربهم في جوبا أو تلقوا مساعدة للانتقال إلى أماكن أخرى.

## ثامنا - القضايا الشاملة في البعثة

### الإعلام

٨٤ - في أعقاب عمليات القصف التي جرت في ولاية الوحدة، انتقد بعض من السلطات والمجتمعات المحلية في جنوب السودان البعثة لعدم اتخاذها تدابير ملائمة لحماية المدنيين. واقتضى الأمر بذل جهود توعية كبيرة لتوضيح أن ولاية البعثة المتعلقة بالحماية موجودة داخل جنوب السودان ولا تشمل حماية الإقليم أو الحدود ولا الحماية من القصف الجوي. وبُذلت جهود مكثفة لدى وسائل الإعلام والحكومة والبرلمانيين والمجتمع المدني والزعماء الدينيين على صعيدي الولايات والبلد لنشر المعلومات عن ولاية البعثة، وعن البيانات التي أدلى بها كل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لإدانة الهجمات العشوائية ضد المدنيين في الحدود، والقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢) الذي اتخذته مجلس الأمن مؤخرا ويدعو فيه إلى وقف الأعمال العدائية واستئناف المفاوضات بين البلدين. وكان لهذه الجهود أثر ملحوظ.

٨٥ - وفي ولاية جونقلي، قامت البعثة بالتوعية بشأن دورها، وساعدت حكومة جمهورية جنوب السودان في جهود التوعية. واستخدمت إذاعة مرايا كمنبر لمناقشة عملية السلام، وبث رسائل البعثة المتعلقة بحماية المدنيين، ومقابلات ومناقشات حول مائدة مستديرة مع الأطراف المعنية، تبرز مسؤولية الحكومة المتعلقة بالحماية.

### تنفيذ استعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع

٨٦ - استفاد أكثر من ٢٠٠ مشارك من المرحلة الأولى من برنامج بناء قدرات الموظفين الوطنيين، وبدأت المرحلة الثانية، حيث يشارك ١٠٠ من الموظفين الوطنيين في برامج التأهيل التي يوفرها معهد الإدارة الأوغندي في مجال التنظيم والإدارة في عنتيبي. ومن المتوقع أن يشارك ١٢٠ من الموظفين الوطنيين في برامج تأهيل إضافية خلال الشهرين أو الأشهر الثلاثة المقبلة.

### السلوك والانضباط

٨٧ - من الجهود التي بذلتها البعثة في مجال السلوك والانضباط وضع سياسات وتوجيهات للمسؤولين الإداريين والاضطلاع بأنشطة الوقاية. وتجري مواصلة توعية المشرفين المدنيين والعسكريين والمسؤولين الإداريين التابعين للبعثة بواجباتهم والتزاماتهم عملاً بنشرتي الأمين العام ST/SGB/2005/20 (منع المضايقة والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل) و ST/SGB/2008/5 (حظر التمييز والتحرش بما في ذلك التحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة).

## المسائل الجنسانية

٨٨ - ساعدت البعثة في توعية المجتمعات المحلية بشأن تعليم البنات وبشأن الممارسات والمعتقدات التقليدية الضارة، بما فيها الزواج المبكر والإكراه على الزواج، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وقدمت البعثة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم التقني لوزارة الشؤون الجنسانية وشؤون الطفل والرعاية الاجتماعية، لتنشيط منتدى التنسيق الجنساني في جوبا، وتولت تدريب أعضاء منتدى المرأة للحوار من أجل إحلال السلام في المجتمعات المحلية، الذي قام بتنظيم مبادرات سلام تركز على الإنذار المبكر في ولاية جونقلي. وقامت البعثة أيضا بتدريب السلطات والمشرعين في جنوب السودان بشأن العنف الجنساني. وجرى تدريب أكثر من ١٤٠ من أفراد البعثة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٨٩ - وبمناسبة اليوم الدولي للمرأة، ساعدت البعثة الحكومة في تنظيم الاحتفال في جميع ولايات جنوب السودان تحت شعار "تمكين المرأة الريفية بالقضاء على الجوع والعمل معا على إنهاء العنف".

## فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٩٠ - تم تصنيف وباء فيروس نقص المناعة البشرية في جنوب السودان على أنه وباء شامل منخفض معدلات الإصابة، بمعدل انتشار بلغ ٣,٠٦ في المائة في نهاية عام ٢٠١١. ووفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٨٣ (٢٠١١)، أنشئت فرقة عمل معنية بالفيروس/الإيدز تتألف من البعثة، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز، ولجنة جنوب السودان المعنية بالفيروس/الإيدز، والقوات النظامية التابعة لحكومة جنوب السودان، لدعم بناء القدرات في البعثة وفي الحكومة. وقُدمت خدمات المشورة والاختبار الطوعي سرا لما يبلغ ٢٠٦٩ (٢٠٢٧) من الذكور و ٤٢ من الإناث) من جنود الجيش الشعبي لتحرير السودان والمدنيين في جميع أنحاء جنوب السودان. وقامت البعثة بتخريج ٥٣ من المتقنين الأقران في مجال الفيروس/الإيدز.

## أمن الموظفين

٩١ - لقد أثر التصعيد في الأعمال العدائية مع السودان أيضا على سلامة موظفي الأمم المتحدة وأمنهم ورفاهيتهم، وعلى العمليات والعتاد في ولايات الحدود الشمالية، وبصفة خاصة في بلدة بانتيو. ونفذت تدابير معززة لتخفيف المخاطر الأمنية، ولم يلحق الضرر بأي من موظفي الأمم المتحدة، وإن كان قصف بلدة ميوم في ١٥ نيسان/أبريل قد أسفر عن أضرار تبعية شديدة ياحدى قواعد دعم المقاطعات التابعة للأمم المتحدة. وفي منتصف نيسان/أبريل نُقل موظفو الأمم المتحدة غير الأساسيين من بانتيو لعدة أسابيع.

٩٢ - وتم الإفراج عن اثنين من موظفي الأمن التابعين للبعثة والعاملين في ولاية شمال بحر الغزال، في منتصف أيار/مايو، بعد ثلاثة أشهر تقريبا من الاحتجاز في دارفور منذ ٢٤ شباط/فبراير. وفي ٢٨ نيسان/أبريل، فقد في ولاية الوحدة الشمالية أربعة من العاملين في مجال إزالة الألغام (منهم موظف واحد تابع للأمم المتحدة واثان من المتعاقدين مع الأمم المتحدة وموظف واحد تابع لمنظمة غير حكومية دولية). ونقلتهم القوات المسلحة السودانية إلى الخرطوم واحتجزتهم لمدة ثلاثة أسابيع قبل إطلاق سراحهم. وإضافة إلى ذلك، احتجزت جماعات الميليشيا اثنين من الموظفين التابعين للمنظمات غير الحكومية الدولية في ٢٧ نيسان/أبريل في ولاية أعالي النيل، ثم نقلتهما إلى كوستي، في السودان، وأفرجت عنهما في منتصف أيار/مايو.

### الجوانب المالية

٩٣ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٦٦/٢٤٣، مبلغ ٤٩٠ ٠٠٠ ٨٣٩ دولار لاستمرار البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة لحساب البعثة الخاص ٦٢,٥ مليون دولار. أما مجموع الأنصبة المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام فبلغت في التاريخ نفسه ٣٤٣,٩ مليون. وفي ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، تم تسديد تكاليف القوات والمعدات المملوكة للوحدات إلى حكومات البلدان المساهمة بقوات، للفترة المنتهية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، على التوالي، وفقا لجدول التسديد الربع سنوي.

### ملاحظات وتوصيات

٩٤ - عشية الذكرى السنوية الأولى لقيام جنوب السودان، يكشف تقييم فترة الأشهر الاثني عشر الماضية عن إحراز بعض التقدم الهام على النحو المبين في هذا التقرير وتقريرَيَّ السابقين. بيد أن استمرار جهود الدفع بعجلة بناء الدولة وأولويات تنمية قدرات الحكومة اصطدمت بتحديات كبيرة، وواجهت الحكومة أزمات متعددة على الصعد الأمنية والاقتصادية والإنسانية. أما الأزمة الاقتصادية التي بدأت تلوح في الأفق عقب وقف إنتاج النفط وفقدان البلد ما نسبته ٩٨ في المائة من إيراداته؛ والتحديات الكبيرة الأمنية والمتصلة بالحماية الناجمة من الأعمال العدائية على الحدود مع السودان، وأجواء التوتر القبلي، وأنشطة جماعات الميليشيات المتمردة؛ وأزمة الأمن الغذائي المتكشفة والأزمة الوشيكة المتعلقة بإغلاق الحدود مع السودان، وعودة مواطني جنوب السودان من السودان، فمن المتوقع أن تستمر في إعاقة التقدم في الأشهر القادمة.

٩٥ - ولا تقتصر الآثار المترتبة عن فقدان الإيرادات الحكومية على جوبا أو المراكز الحضرية القليلة وحدها. فمعظم مواطني جنوب السودان يقطنون في مناطق نائية تقع خارج دائرة الاقتصاد النقدي، ومع ذلك يتضررون تضررا شديدا بتقلبات أسعار الحبوب والماشية. ويشكّل نمو سوق موازية مصدر قلق كبير، ويؤدي إلى التضخم وعدم توافر المواد الغذائية. ويضر نقص السلع الأساسية بالأسواق الحضرية فيما يؤثر نقص الوقود على السكان عموما. ويتعين أن تتخذ حكومة جمهورية جنوب السودان على وجه الاستعجال تدابير حكيمة للتصدي لهذه التطورات المنطوية على احتمال أن تؤدي إلى عواقب مدمرة.

٩٦ - وتترتب أيضا على تصعيد الأعمال العدائية التي تشهدها الحدود ومصادرة إيرادات النفط آثار على خطة الإصلاح التي وضعتها الحكومة، ولا سيما إصلاح القطاع الأمني، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، يؤكد المسؤولون أن إصلاح قوات الدفاع والأمن وتحديد حجمها الأمثل، لا يزال يمثل أولوية قصوى. وابتغاء إحراز تقدم في هذا المجال ذي الأولوية، يجب أن تتخذ حكومة جمهورية جنوب السودان الخطوات اللازمة لوقف جميع جهود التجنيد والتعبئة ولا بد أن تنجز الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان الأعمال التحضيرية لمرحلة وضع برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج موضع التجربة، ومعالجة أوجه القصور التي تعترض تخطيط إعادة الإدماج وتعبئة الموارد. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية والأمنية الماثلة، يجب أن تعجّل الحكومة بجهودها الرامية إلى تعزيز وإصلاح قطاعي الأمن والعدالة وتحقيق تدبير هام من تدابير سيادة القانون.

٩٧ - وتمثّل عملية وضع الدستور بطريقة شاملة للجميع وتشاورية أحد الجوانب الأساسية لبناء الدولة، وينبغي ألا يُنتظر إقامة دولة ديمقراطية جديدة حتى تُحلّ الأزمات الراهنة. فالمفوضية القومية لمراجعة الدستور تكاد تصل إلى منتصف فترة وجودها البالغة سنة واحدة، لكنها لم تبدأ عملها حتى الآن. ويتعين كذلك إقرار قانون الانتخابات، وينبغي إنشاء المفوضية القومية للانتخابات، ويجب أن يتواصل تنفيذ تدابير مكافحة الفساد، وذلك من أجل ضمان إحراز تقدم بشأن الإنجازات السياسية الرئيسية. ويجب أن تواصل الحكومة التزامها بالمحافظة على تمثيل المرأة بنسبة ٢٥ في المائة في جميع مناصب صنع القرارات وعلى جميع مستويات الخدمة العامة.

٩٨ - وقد اتخذت الحكومة تدابير جديدة بالثناء لكسر حلقة العنف القبلي المفرغة في ولاية جونقلي، من خلال مؤتمر السلام الشامل في ولاية جونقلي، ونشر قوات أمن إضافية فيها. وكانت عملية نزع سلاح المدنيين في شهرها الأوليين سلمية نسبيا ومنظمة. ومع ذلك،

شهدت بعض المناطق تزايد انتهاكات حقوق الإنسان بأنماط مثيرة للجزع، ومع بداية موسم الأمطار واستمرار انتشار حوادث نهب المواشي بين القبائل، يوجد خطر تجدد أعمال العنف، لا سيما وأن عملية نزع السلاح تظل نصف مكتملة، فيما لا تزال الترتيبات الأمنية لحماية القبائل المتزوعة السلاح غير كافية. وأشيدُ بالحكومة على التزامها بالتصدي لجميع التجاوزات التي أُبلغ عنها خلال هذه العملية الهامة. ومن الأهمية البالغة أيضا أن تعمل حكومة جمهورية جنوب السودان على توفير الأمن بين القبائل التي تشعر بالضعف جراء نزع سلاحها. ولضمان حماية القبائل التي نُزع سلاحها، ينبغي أن تركز عملية نزع سلاح المدنيين أيضا على الاستمرار في بذل جهود المصالحة القبلية، بما في ذلك تنفيذ القرارات التي تم التوصل إليها، وتوزيع منافع السلام، والتوعية بهدف تغيير عقلية الشباب في أماكن تجمع الماشية الذين يعتقدون أن الأمن يكمن في حيازة الأسلحة، والعمل على إقامة سيادة القانون وبسط سلطة الدولة بصورة فعّالة.

٩٩ - والمساءلة هي أيضا ضرورية لاستعادة السلام والأمن. وأحث الحكومة على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر السلام الشامل في ولاية جونقلي والتوصيات الواردة في تقرير حقوق الإنسان لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان بشأن الهجمات التي وقعت في ولاية جونقلي في الفترة من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢، ولا سيما بدء لجنة التحقيق عملها بطريقة مستقلة ونزيهة. ويساورني القلق بوجه خاص إزاء ورود تقارير عن وقوع حوادث الاغتصاب والاختطاف والقتل وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ولايتي جونقلي وشرق الاستوائية. وفي حين أنني أرحب بالإجراءات التي أُتخذت ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في سياق عملية نزع سلاح المدنيين حتى الآن، فإن من المهم أن تحقق الحكومة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان المدعى وقوعها فيما يتصل بنزع سلاح المدنيين والتي وثقتها بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان ومقاضاة المتهمين بارتكاب هذه الجرائم.

١٠٠ - وترتبط معظم التحديات السالفة الذكر، بشكل أو بآخر، بضرورة زرع بذور علاقات بناءة مع السودان. فمن شأن إقامة علاقات حسن الجوار مع الخرطوم أن تيسر تصدي جنوب السودان لما يصطدم به من تحديات بمزيد من الفعالية. ذلك أنه لكي يكتسب جنوب السودان مقومات بقائه كدولة جديدة ومستقلة، لا يوجد خيار أفضل من التوصل إلى شراكة جديدة مع جاره في الشمال. وقد بينت الأجواء البناءة التي اكتنفت الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر قمة رئاسي، والتي سبقت اندلاع الأعمال العدائية على الحدود، أن بوسع البلدين تغيير ديناميات علاقتهما في اتجاه أكثر إيجابية لما تتوافر لديهما الإرادة السياسية للقيام بذلك. فاليوم يقف السودان وجنوب السودان على مفترق يمثل لحظة حاسمة للبلدين

معا. وتحقيقاً لهذه الغاية، فمن الأهمية البالغة أن تتقيد الدولتان بقرار مجلس الأمن رقم ٢٠٤٦ (٢٠١٢)، وإنشاء آليات لمراقبة الحدود والتوصل في أسرع وقت ممكن إلى اتفاقات بشأن المسائل العالقة.

١٠١ - وعلى الرغم من التحديات التي يواجهها جنوب السودان، فإن أولوياته الوطنية، وأولويات بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان على النحو الوارد في قرار مجلس الأمن ١٩٩٦ (٢٠١١) لا تزال سارية. فتوطيد السلام وحماية المدنيين وتنمية القدرات ما زالت مسائل عاجلة وملحة بشكل متزايد من المسائل المثيرة لقلق الدولة الجديدة. وفي الوقت نفسه، يتطلب تطور الوضع إجراء تقييم منتظم وتغيير التركيز على المجالات الرئيسية للدعم المقدم من البعثة، وبالتالي بات من اللازم تكييف الجدول الزمني لأنشطة معينة - من قبيل برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني - مع الحقائق الجديدة.

١٠٢ - وإني أدرك تحفظات حكومة جمهورية جنوب السودان بشأن ولاية البعثة على النحو المعرب عنه في الرسالة المؤرخة ١٢ حزيران/يونيه الموجهة إلى مجلس الأمن من نائب رئيس جنوب السودان. غير أنه في ظل الحالة الأمنية على أرض الواقع، والخسائر في أرواح المدنيين خلال السنة الماضية، وقدرة حكومة جمهورية جنوب السودان على حماية مواطنيها، أعتقد أنه ينبغي مواصلة الإبقاء على ولاية البعثة في إطار الفصل السابع من الميثاق من أجل المحافظة على قدرة الأمم المتحدة على تقديم مساعدة نزيهة إلى حكومة جمهورية جنوب السودان لتمكينها من حماية مواطنيها اقتداءً بما قامت به أثناء أزمة جونقلي. ولذلك، أوصي بتمديد ولاية البعثة سنة واحدة في إطار الشروط الحالية، حتى ٨ تموز/يوليه ٢٠١٣.

١٠٣ - ومع أن مجالات مسؤولية البعثة الصادر بشأنها تكليف ستظل على حالها دون تغيير لفترة ولايتها الممتدة، فإن قدرات البعثة من الموارد ستخضع لتقييم جديد. وتشير الدروس المستفادة من عمليات السنة الماضية إلى أن توفير السبل المناسبة لتمكين بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان من التنقل، يتسم بأهمية بالغة لاضطلاعها بدور توفير الحماية وتوطيد السلام. فأكثر السكان عرضة للخطر وعزلة عن سلطة الدولة هم أيضاً معظم من يتعذر الوصول إليهم. ويتعين تيسير سبل وصول جميع العناصر المتكاملة للبعثة إلى أكثر ما يمكن من مناطق البلد في جميع فترات السنة، ومع ذلك يجعل موسم الأمطار عبور الطرق مستحيلاً في معظم أنحاء البلد في الفترة من نيسان/أبريل إلى تشرين الثاني/نوفمبر. وفي حين تواصل البعثة الاعتماد على العتاد الجوي المدني، فإنها تفتقر إلى الطائرات العمودية العسكرية للخدمات لدعم نقل البضائع الخطرة والقيام بعمليات انتشال الجنود والموظفين خلال اندلاع

العنف. وتبذل إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني جهوداً دؤوبة لطلب الدعم من الدول الأعضاء فيما يتصل بتلك الطائرات. وبالنظر إلى أن الكثير من أنحاء البلد متصل بأهوار كبيرة وممرات مائية موسمية ضحلة، وأن خيارات وسائل النقل المائي غير متاحة في السوق المحلية، فقد أصدرت أيضاً توجيهات إلى إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني التابعتين للأمانة العامة لإجراء تقييم لمدى إمكانية تعزيز تنقل أفراد البعثة، عن طريق نشر أصول لاستشكاف شبكة أهوار جنوب السودان. وستعرض نتائج هذا التقييم على مجلس الأمن في تقريره المقبل عن جنوب السودان.

١٠٤ - وأود أن أختتم بالإعراب عن تقديري لمثلي الخاصة لجنوب السودان، هيلدا فرايبورد جونسون، ولجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في البعثة على ما قدموه من خدمة متفانية. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أتوجه بالشكر إلى فريق الأمم المتحدة القطري بأكمله وشركائه في جنوب السودان، والدول الأعضاء المساهمة في البعثة بقوات وبأفراد شرطة.



## معايير مرجعية للتقدم المحرز في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان

### لمحة عامة

١ - يتمثل الهدف الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في تعزيز السلام والأمن والمساعدة في إرساء شروط التنمية في جمهورية جنوب السودان، بغرض تقوية قدرة حكومة جمهورية جنوب السودان على الحكم بفعالية وديمقراطية. ولذا فسوف تقيس البعثة التقدم المحرز في تنفيذ ولايتها خلال السنوات الأولى استنادا إلى إنجاز معايير مرجعية سياسية وأمنية أساسية في البلد.

٢ - والهدف من المعايير المرجعية هو تحديد غايات محددة وواقعية وقابلة للتحقيق يمكن على أساسها قياس التقدم المحرز في البعثة. وقد وُضعت هذه المعايير المرجعية بالتشاور مع حكومة جمهورية جنوب السودان. وقد ركزت البعثة، في تخطيطها للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، على الأنشطة التي ستدعم مباشرة الحكومة في تحقيق المعايير المرجعية الخمسة المذكورة أدناه. وقد يجري التنفيذ بطريقة تدريجية، وفقا لخطط البلد نفسه المتعلقة بتلبية مقتضيات الأحداث السياسية الكبرى. وسوف توضع المعايير المرجعية متى أقامت الحكومة السلطة الفعلية للدولة، وأجرت الانتخابات طبقا للدستور، وطورت بشكل كافٍ قدرات مؤسساتها المعنية بتوطيد سيادة القانون واستتباب الأمن إلى مستوى يجعلها قادرة فعليا على حفظ النظام العام وحماية السكان المدنيين.

٣ - وسوف تقدم البعثة الدعم لحكومة جمهورية جنوب السودان بطرق تسعى إلى بناء قدرة الدولة، مع المراعاة المباشرة لأولياتها الإنمائية. وفي هذا الصدد، تتوافق المعايير المرجعية أيضا مع الأهداف المحورية المبلورة في خطة تنمية جنوب السودان. وسوف تقدم البعثة تقارير دورية عن التقدم المحرز نحو إنجاز المعايير المرجعية، مع مراعاة التطورات الجارية في المنطقة، كما ستوصي، عند الاقتضاء وبالتشاور مع حكومة جمهورية جنوب السودان، بإدخال تعديلات على المعايير المرجعية والمؤشرات بغرض كفالة استمرار اتسامها بالواقعية والقابلية للتحقيق.

مؤشرات الإنجاز	المعايير المرجعية
أ - الحد المنتظم عبر الزمن من نشوب العنف المسلح الواسع النطاق في جنوب السودان.	<b>المعيار المرجعي الأول</b> جمهورية جنوب السودان طورت قدرة ملائمة على منع نشوب النزاعات وتخفيف حدتها وحلها، والاضطلاع فعليا بمسؤوليتها عن حماية المدنيين.
ب - آليات الإنذار المبكر والتصدي المبكر تعمل جيدا وتساعد في التعرف على التهديدات التي يواجهها المدنيون.	
ج - تخفيض الحسائر المدنية الناجمة عن النزاعات المسلحة والعنف.	
د - جرى تطوير آليات محلية ووطنية فعالة لتخفيف حدة النزاعات وحلها، والجمهور يرى أن الحكومة تملك هذه القدرة.	
هـ - تخفيض الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل نتيجة لآلية الرصد والإبلاغ ولتنفيذ خطة العمل من قبل الأطراف ذات الصلة.	
و - الأطراف ذات الصلة تدعم آليات الرصد والإبلاغ المتعلقة بحالات العنف الجنسي في النزاعات، والحد من تلك الحالات المتصلة بالنزاعات.	
ز - تخفيض حالات النزوح القسري للسكان المدنيين.	
ح - قبول حماية المدنيين كمسؤولية أساسية لقوات الأمن في البلد، وإنفاذ هذه الحماية عن طريق التوجيهات والأوامر القيادية.	
أ - بحلول عام ٢٠١٤، يكون دستور جمهورية جنوب السودان الجديد قد اعتمد وجرى القبول به كأساس للحكم من قبل جميع الأطراف ذات الصلة، ويكفل الدستور تمثيل النساء.	<b>المعيار المرجعي الثاني</b> حكومة جمهورية جنوب السودان وضعت، على الصعيد الوطني والمحلي، أسس الحكم بفعالية وديمقراطية.
ب - وجود أدلة عملية على تحسُّن فعالية مؤسسات الدولة التنفيذية والتشريعية والقضائية على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات.	
ج - إجراء انتخابات حرة ونزيهة وسلمية على الصعيد الوطني بحلول عام ٢٠١٥ وطبقا للدستور.	
د - سن خطة الإصلاح التي وضعها مجلس الوزراء (بما في ذلك اعتماد قانون الأحزاب السياسية وقانون الانتخابات الوطني الجديد، وتعيين اللجنة الانتخابية الوطنية والمفوضية الوطنية لمراجعة الدستور) بحلول عام ٢٠١٣ وتنفيذها بطريقة شفافة بحلول عام ٢٠١٥.	

هـ - عمل لجنة مكافحة الفساد بارز للعيان ويبرهن على الفعالية، بما في ذلك استخدام وظائف اللجنة المتعلقة بالتحقيقات والملاحقة على النحو المنصوص عليه في الفقرة ١٤٤ وفي الدستور المؤقت.

و - حكومة جمهورية جنوب السودان تنفذ خطة العمل على مدى سنتين المتعلقة بمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والمفضية إلى التأهل لوضع الامتثال للمعايير.

ز - الصحافة المستقلة تعمل بحرية.

أ - إعداد استراتيجيات أمنية وطنية تنسجم والمعايير الدولية والالتزامات الدولية لجنوب السودان.

ب - بلوغ الأهداف الحكومية بشأن "تحديد الحجم المناسب" للجيش الشعبي لتحرير السودان وغيره من الأجهزة الأمنية.

ج - إتمام نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم، بمن فيهم جميع الأطفال، والسير قدما في إعادة إدماجهم، وتمكين شركاء حكومة جمهورية جنوب السودان من مواصلة هذه العملية بفعالية.

د - اعتماد تشريعات بشأن عمليات جهاز شرطة جنوب السودان، بما في ذلك آليات لضمان المساءلة والرقابة وإجراءات التسجيل الموثوقة في أجهزة الشرطة.

هـ - انتشار خدمات جهاز شرطة جنوب السودان في جميع الولايات والمقاطعات، ووجود أدلة عملية على فعاليتها المتزايدة.

و - إدماج جهاز شرطة جنوب السودان في الآليات الإقليمية بغرض تعزيز التعاون عبر الحدود.

ز - وضعت خطة العمل الوطنية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن، وبدأ تنفيذ الخطة.

ح - وجود أدلة على الفعالية المتزايدة لحكم القانون ومؤسسات العدالة، بما في ذلك داخل نظام السجون.

ط - أنشئ نظام قضائي عسكري مكمل للنظام القضائي المدني.

### المعيار المرجعي الثالث

تقوية قدرة المؤسسات المعنية بالأمن وحكم القانون في جمهورية جنوب السودان على حفظ النظام العام وإدارة العدالة.

مؤشرات الإنجاز	المعايير المرجعية
أ - التشريعات الوطنية متنسقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.	<b>المعيار المرجعي الرابع</b>
ب - اعتماد خطة عمل وطنية في مجال حقوق الإنسان، ووجود أدلة عملية على أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان تفي بمبادئ باريس.	جمهورية جنوب السودان ترصد وتمنع انتهاكات حقوق الإنسان.
ج - وضع بروتوكولات لحقوق الإنسان بشأن التحقيق في الانتهاكات المزعومة، وتنفيذ هذه البروتوكولات على صعيدي الولايات والمقاطعات.	
د - حظر تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل المؤسسات الأمنية، وإنفاذ هذا الحظر عن طريق التوجيهات والأوامر القيادية.	
هـ - توجد آليات لمساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان في صفوف قوات الأمن.	
و - التخفيض الملموس لحالات الاحتجاز التعسفي والمطول.	
أ - يجري تنفيذ خطة تنمية جنوب السودان.	<b>المعيار المرجعي الخامس</b>
ب - يجري تنفيذ خطة الأمم المتحدة لدعم بناء السلام دعماً لحكومة جمهورية جنوب السودان.	جمهورية جنوب السودان أرسست أسس التنمية المستدامة في جنوب السودان.
ج - حكومة جمهورية جنوب السودان تسن وتتبع عملية منصوص عليها قانوناً لعرض الميزانية وتنفيذها ومراجعتها.	
د - حكومة جمهورية جنوب السودان تزيد بشكل منتظم الميزانية المخصصة للاستثمار في القطاعات الاجتماعية والإنتاجية.	
هـ - إدماج العائدين في المجتمعات المحلية.	